

فهرس الموضوعات

ة الجديدة	مقدمة الطبعا
ِةَ للمؤلِّف٧	ترجمة موجز
مقارنة للمؤلف	من البحوث ال
11	مقدمة المؤلف
' حجة على قصر الاجتهاد بالرأي على ما لا نص فيه بحديث معاذ رها الله على قصر الاجتهاد بالرأي على ما لا نص فيه بحديث	y
لاجتهاد بالرأي لا يكون في القطعيات	11
سلة الاجتهاد بالرأي بمفهوم العدل في الإسلام	0
لعدل في الإسلام يرسم طريقه النص بما يتبدى فيه من مراد الشارع ومقصده منه	1
ـ سبدأ العدل في الإسلام مطلق:	
مج الأصولية مشتقة من خصائص اللغة ومقاصد التشريع٣٠	المثاه
لاحتهاد بالرأي في نطاق النصوص٣٧	الباب الاول: اا
أول: منهج الأصوليين في استنباط الأحكام من النصوص الواضحة	الفصل الأ
تفسير قوة الوضوح	
مراتب اللفظ من حيث قوة الوضوح أربعة ١٤١	
منشأ تقسيم الأصوليين للفظ الواضح الدلالة على معناه من ذات الصيغة ٤١	
عث الأول: الظاهر	المبح
حكم الظاهر	
حكم الظاهر الاجتهاد بالرأي في الظاهر	
·	
الاجتهاد بالرأي في الظاهر	
الاجتهاد بالرأي في الظاهر	المبح
الاجتهاد بالرأي في الظاهر	المبح

لمبحث الثالث: المفسّره.	J
النوع الثاني من المفسر:	
حكم المفسّر٩٥	
لمبحث الرابع: المحكم	l
مثال ذلك	
المحكم لغيره	
حكم المحكم لذاته	
مثال لتعارض المفشر مع المحكم:	
ل الثاني: منهج الأصوليين في استنباط الأحكام من النصوص غير الواضحة	القص
المبحث الأول: الخَفيّا	
ي تكييف ففهاء المسلمين للضور الفاحش الناشئ عن استعمال الحق هل هو مجاوزة لحدود الحق أو	
٧٠ ؟ فسفت	
حكم الخفي	
المبحث الثاني: المشكِلالمبحث الثاني: المشكِل	
٣- الإشكال في الأسلوب:	
٣_ الإشكال الناشئ عن التعارض الظاهري بين النصوص	
حكم المشكل:	
المبحث الثالث: المجمّل المبحث الثالث: المجمّل	
الفرق بين المجمل والمشكل	
أنواع المجمل قبل البيان	
منشأ هذا النوع الأخير من الإجمال في الشريعة والقانون	
کل علم یقوم علی اصطلاحات خاصة	
ظاهرة الإجمال في الشويعة الإسلامية:	
الإجمال في علم الأصول ذاته:	
الإجمال في التشريع الموضعي ٩٩	
مصادر تفسير المجمل في الشريعة الإسلامية٩٩	
المصدر المكمل لتفسير المجمل هو الاجتهاد	
مصادر التقسير في القانون	
التفسير الضيق في القانون الجنائي	
التفسيد والتأويل والتعليل في القانون	

1.0	المجمل بعد تفسيره نوعان:
1.0	أولاً ـ المجمل المفسر:
1.0	ثانياً _ المجمل المؤول:
ىل المؤول	نطاق الاجتهاد بالرأي في هذا النوع من المجم
111	تعليل الحنفية لحديث الربا
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	تقدير اجتهاد الحنفية بالرأي في الحليث:
117	- الربا المحرّم في القرآن الكريم مفسّر
118	مثال التفسير في القانون:
17	الفرق بين تفسير المجمل وتعليله
ړول	منشأ تقسيم المجمل بعد البيان إلى مفسر ومؤ
171	حكم المجمل
177	المبحث الرابع: المتشابه
172	تعريف المتشابه أصوليًا
170	منشأ الخلاف في تأويل المتشابه
لكريم	أمثلة من المتشابه الوارد في نصوص القرآن ا
)YV	تأويل المتشابه من قبل الراسخين في العلم
التأويل بوجه عام	الراغب الأصفهاني والأصل الذي أصله في
. الراغب الأصفهاني	التأويل الاعتقادي ومنشأ الاختلاف فيه عند
179	حكم المتشابه
18	١ ـ الظاهر:
187	٢-النص
دا التقسيم التقسيم المستم	مقارنة بين منهجي الحنفية والجمهور في ها
مهور	ثانياً _ اللفظ من حيث خفاء دلالته عند الج
١٣٤	مجمل ومتشابه
177	المبحث الخامس: التأويل
14	حقيقة التأويل ونطوره
14	التأويل لا يعتمد على منطق اللغة وحده .
1 £ Y	أولاً : حقيقة التأويل في عهد الصحابة
181	تأويل عمر بن الخطاب للآية الكريمة
تى صدرت عن الرسول على بياناً لتشريع: ١٤٧٠٠٠٠٠٠	التأويل في عهد الصحابة تناول الأعمال ال

١٤٨	ثانياً: حقيقة التأويل في عهد التابعين
1£A	مسألة التسعير الجبري لأثمان المبيعات
1 £ 9	موقف الإمام الشوكاني
1 £ 9	رأينا في هذا ألاجتهاد:
10	موقف التابعين سن الحديث وتأويله
107	ثالثاً: خصائص التأويل عند الصحابة والتابعين
10V	رابعاً: حقيقة التأويل عند الأصوليين القدامي والمحدثين
١٥٨,.,	خامساً: تعريفنا للتأويل
١٥٨	تحليل التعريف:
17+	سادساً: مجال التأويل
١٦٠	يتحدد مجال التأويل الأصولي بما دون «القطعيات»
177	سابعاً: أدلة التأويل
178	لا يشترط في دليل التأويل أن يكون قطعيًّا، بل يكفي أن يكون ظنيًّا .
١٦٥	بيان كون التأويل تصرفاً في المعاني دون الألفاظ بدليل:
177	ثامناً: أساس التأويل
١٦٨	تاسعاً: شروط التأويل
١٧١	التأويل الذي يعتمد على دليل من حكمة التشريع
\V£	الْتَأْوِيلِ الَّذِي يعتمد على دليل هو مصلحة
۱۷۸	التخصيص للحل العام بالمصلحة:
174	التأويل الذي يعتمد على العقل ومنطق الأشياء
١٨٤,,	عاشراً: التأويل البعيد
ΛΛΥ	الحادي عشر: التأويل في القانون
	المبحث السادس: التفسير
	التفسير بالمعنى الأصولي
	ماًل التطبيق أصلٌ من أصول النظام الشرعي العام
	أثر مفهوم الصالح المشترك في الشريعة على مفهوم الحريات العامة
	مقارنة بين النظام الشرعي العام والنظام العام والآداب في القانون
	تطبيقات النظام الشرعي العام
	أولاً: في قانون الأسرة (الأحوال الشخصية)
	ثانياً: في المعاملات تحريم طرق الكسب غير المشروعة

فهرس الموضوعات

Y•Y	ثالثاً: في علاقة الفرد بالدولة ووظائفها العامة
71	مفهوم التفسير في القانون الوضعي
711	١ ـ التفسير التشريعي
Y1Y	٢ ـ التفسير الفقهي
Y1Y	٣ ـ التفسير القضائي
۲۱۵	الفصل الثالث: الدلالات
717	دلالة اللفظ على معناه وضعاً وأنواعها
Y1Y	أولاً: الدلالة المطابقية
Y1Y	ثانياً: الدلالة التضمنية
Y1V	ثالثاً: الدلالة الالترامية
Y1A	الفرق بين الدلالة الالتزامية عند الأصوليين وعلماء المنطق
719	منشأ الخلاف بين الفريقين في الدلالة الالتزامية:
771	المبحث الأول: عبارة النص
771	تعريفها:
770	المبحث الثاني: إشارة النص
444	أمثلة تطبيقية على إشارة النص
يارهم بالقوةيارهم	رأي الشافعية في مسألة استيلاء الكفار على أموال المسلمين ود
ة أصوليًا	منشأ الخلاف بين وجهتي نظر الحنفية والشافعية في هذه المسأا
7 5 4	دلالة الإشارة قسمان: واضحة وخفية
Y & #	حكم كلِّ من العبارة والإشارة
Y & 0	المبحث الثالث: دلالة النص
۲٤٥	تحليل دلالة النص أصوليًّا
Y£A	تعريفنا لدلالة النص أصوليًّا
Y£9	الفرق بين دلالة النص والقياس الأصولي
Y £ 9	الإمام الشافعي يطلق على دلالة النص القياس الجلي
Y7Y	دلالة النص من حيث علة حكمه قطعية وظنية:
Y77	حجية دلالة النص
Y79	إنكار ابن حزم لحجية دلالة النص:
	منشأ الخلاف بين ابن حزم وجمهور الأصوليين في حجية دلاا
YV 1	أدات المحدد الكاريا ومدد الأدارة

المبحث الرابع: دلالة الاقتضاء
تحليل دلالة الاقتضاء
عناصر دلالة الاقتضاء
تعريف دلالة الاقتضاء أصوليًا
الأول: ما توقف عليه صدق الكلام
رأي الإمام الآمدي في (مقتضى) أسلوب لا النافية للجنس:
النوع الثاني (من المقتضى) ما توقف عليه صحة الكلام عقلاً
التوع الثالث: ما توقف عليه صحة الكلام شرعاً٢٨١
الأمثلة التطبيقية على هذا النوع٢٨١
مثال آخر في العقود والتصرفات القولية في المعاملات٢٨٢
رأينا في ألفاظ الطلاق وصيغ العقود وصلتها بالمقتضى
الفرق بين المحذوف والمقتضى
عموم المقتضى
عموم التقدير وعموم التقادير:
حكم دلالة الاقتضاء
المبحث الخامس: مفهوم المخالفة
مقدمة
أولاً ـ تحليل مفهوم المخالفة أصوليًا:
ثانياً: عناصر مفهوم المخالفة:
ثالثاً: تعريف مفهوم المخالفة:
رابعاً: شروط العمل بمفهوم المخالفة:
الأمثلة التطبيقية وتحليلها
الفرق بين القيد والعلة
خامساً _ حجية مفهوم المخالفة
تحرير محل النزاع في حجية مفهوم المخالفة
منشأ الخلاف
الثمرة التشريعية التي تترتب على هذا الخلاف
٧- أدلة النافين:
رأينا في حجية مفهوم المخالقة:
سادساً _ أساليب مفهو م المخالفة :

سابعاً ـ مجال الاجتهاد بالرأي في مفهوم المخالفة:	
ثامناً _ منهج غير الحنفية في تقسيم الدلالات:	
تاسعاً _ أحكام الدلالات:	
عاشراً: مراتب الدلالات:	
مثال تعارض الإشارة مع دلالة النص	
دلا لات النصوص على الأحكام القانونية أو طرق تفسير النص القانوني السليم٣٦٧	
فصل الرابع: الألفاظ	11
المبحث الأول: العام	
مقلمة	
تعريف العام	
تحليل التعريف	
صيغ العموم	
١ _ المفرد المحلى باللام أو بالإضافة	
وكذلك المفرد المعرَّف بالإضافة	
٣ ـ الجمع المعرف باللام الاستغراقية، أو بالإضافة	
٣ - كل وجميع:	
٥ ـ أسماء الشرط: ٥	
٦ - أسماء الاستفهام:	
٧- أسماء الموصول:	
أحكام خاصة تتعلق بـ «من» و «ما»	
٨ ـ النكرة في سياق النفي أو النهي أو الشرط:٨	
النكرة في سياق الشرط النكرة في سياق الشرط	
١ ـ إذا كانت النكرة موصوفة بصفة عامة:	
٢ ـ أو كان المقام قرينة على العموم:	
أتواع العام	
الوجه الأول: صيغ عامة، وأريد منها العموم قطعاً:	
الوجه الثاني: صيغ وردت عامة، وأريد منها الخصوص:٣٩٦	
الوجه الثالث: صيغ عامة اقترن بها الدليل المخصص، كنص قرآني مخصص، أو سنة مخصصة،	
المراجع	

١٤٥ المناهج الأصولية

لوجه الرابع: صيغة وردت عامة، ويراد منها العموم، ولكن يدخلها الخصوص، وهو مقصود
بضاً ٢٩٨
لفرق بين الواجب الكفائي والواجب العيني:فرق بين الواجب الكفائي والواجب العيني:
لوجه الخامس العام المطلق أو العام الذي يحتمل التخصيص في ذاته: ٠٠٤
دلالة العام المطلق بين القطعية والظنية
١ ـ دلالة العام المطلق قطعية عند معظم الحنفية
٢ ـ دلالة العام ظنية عند جمهور الأصوليين
١ ـ أدلة الحنفية :١
أدلة جمهور الأصوليين المناسبة ال
رأينا في قوة دلالة العام في التشريع الإسلامي:
ثمرة الخلاف التشريعية
أُولاً: عند وجود الدليل المخصِّص بالفعل:
ثانياً: عند تعارض العام والخاص:
أولاً _ تخصيص عام القرآن الكريم بخبر الآحاد أو القياس:
٢- الحنفية يتمسكون بالعام في مقابل الحديث الآحادي الخاص، أو القياس ٢١٧.
أ_أدلة الحنفية في تأييد منهجهم
ب ـ أدلة الجمهور في تأييد منهجهم:
ثانياً: تعارض الخاص مع العام
مفهوم التخصيص عند علماء الأصول
١ _ مفهوم التخصيص عند الجمهور:
٧ ـ مفهوم التخصيص عند الحنفية٧
الفلسفة الأصولية لشروط التخصيص عند الحنفية:
أساس التخصيص عند الفريقين
الفرق بين القصر والتخصيص والنسخ أصوليًا:٠٠٠٠
الفرق بين التخصيص والنسخ الجزئي مفهوماً وشروطاً ٤٣٢.
أولاً _ التخصيص بيان للإرادة الأولى من العام:
الفرق بينهما من حيث الأثر:
الفرق بين التخصيص والتقييد عند الحنفية:
أدلة التخصيص أو مخصصات العام
أ ـ المخصصات المستقلة

فهرس الموضوعات

ب-المخصصات غير المستقلة
أُولاً: العقلأولاً: العقل
ثانياً: العرف: (كدليل للتخصيص)
المخصِّص في الواقع مستند العرف لا العرف ذاته
الحقيقة العرفية الشرعية مقدمة على الدلالة اللغوية:
العرف المخصص للعام نوعان: قولي وعملي:
النوع الأول: العرف القوئي:
تعريفه : أن تجري عادة قوم على استعمال لفظ أو جملة استعما لاَّ شائعاً مطرداً أو غالباً في معنى
معين جديد ليس هو تمام المعنى اللغوي الأصلي لأيِّ منهما
النوع الثاني العرف العملي:
تعريف: هو ما جرى عليه العمل، سواء أكان عامًّا أم خاصًّا، على النحو الذي بينا
الأمثلة التوضيحية على التخصيص بالعرف العملي
مسألة «الحيازة»
طبيعة الاجتهاد القياسي ومقتضياته، وصلة ذلك بتخصيص النص العام ٤٥٧
تخصيص النص العام بالقياس
مثال تخصيص العام بالقياس
رابعاً: التخصيص بالمصلحة المرسلة أو قاعدة الاستثناء في التشريع: ٢٧٠٠
المصلحة بما هي مبنى للحكم لا تقوم على التعليل العقلي المحض ٨٤٠
المصلحة الضرورية قانون إلهي أعلى يقضي على أحكام الشريعة كلها عند اقتضاء التطبيق ٤٧٠
الاستثناء بالمصلحة الحاجية المرسلة في التشريع الإسلامي إنما يكون من النصوص والأدلة
العامة الظنية لا القطعية
التشريع بمقتضى قاعدة الاستثناء في عهد الرسالة:
شواهد الاستثناء على قاعدة الذرائع:
١- النهي عن تلقي السلع:١
٢ ـ النهي عن بيع الحاضر للبادي قال ﷺ: "لا يَبغ حاضرٌ لبادٍ"
اجتهادات الصحابة والتابعين ومن بعدهم على قاعدة الاستثناء:
١ _ الاستثناء على قاعدة الذرائع:٧٩
٢ - الاستثناء على قاعدة الاستحسان: ٢
خامساً: الإجماع:
الفلسفة الأصولية الواقعية التي يقوم عليها تخصيص العام بالإجماع

هل الإجماع في ذاته هو المخصُّص أو مستنده؟
لا تشترط مقارنة الإجماع ـ كدليل للتخصيص ـ للنص العام:
الأمثلة التطبيقية والشواهد على تخصيص العام؛ أو القاعدة العامة بالإجماع في فلسفته الأصولية
الواقعية:
ورود العام على سبب خاص
المبحث الثاني: الخاصالمبحث الثاني: الخاص
أولاً ـ تعريف الخاص المخاص
ثانياً ـ حكم الخاص
تطبيقات على قاعدة قطعية دلالة الخاص:
المبحث الثالث: المطلق والمقيد
أولاً: تعريف المطلق أصوليًّا٨٠٠
المطلق: هو اللفظ الدال على فرد شائع في جنسه مجرداً عن القيود اللفظية التي تقلل من شيوعه . ٥٠٥
١ ـ الشيوع:١
٢ عدم الشمول:٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٣_عدم التخصيص:
ثانياً: حكم المطلق
فالأصل إجراء المطلق على إطلاقه
المطلق الذي دلُّ الدليل على تقييده
ثالثاً: تعريف المقيد اصطلاحاً
رابعاً : حكم المقيد
خامساً : حمل المطلق على القيد
ا ولهما: أن حمل المطلق على المقيد هو الأصل
ثانيهما: أن الأصل عدم حمل المطلق على المقيد
سادساً: مواطن الاتفاق والاختلاف في خالات حمل المطلق على المقيد
الإطلاق والتقييد في نفس الحكم:
۱ ـ مواطن الاتفاق
أ ـ الصورة الأولى: أن يتحد الحكم والسبب الذي شرع الحكم من أجله:
لماذا يجب حمل المطلق على المقيد لا العكس؟١٩٠٠
الأول: أن المطلق ساكت عن القيد، وأما المقيد فناطق بالقيد، ومبين له
الثَّاني: أن المطلق جزء من المقيد. والعمل بالكل عمل بالجزء. فكان العمل بالمقيد عمالاً بالمطلق ١٩
ب الصورة الثانية: أن يختلف الحكم والسبب في النصين:

٨٦٥ المناهج الأصولية

	•	~	
٥٤٨		العبادات والمعاملات	أثر النهي في
لات:، ۵۵۰	عه الثلاثة، على العبادات والمعام	صوليين والفقهاء في أثر النهي بأنوا	آراء الأو
٥٥٤,,,	ض حلول نظرية الفساد:	ن الشريعة والقانون الوضعي في بع	مقارنة بي
acv			فهرس الممضمعات



